اللجنة ناقشت ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة 2018/2017

# «الميزانيات»: استقالات في «الطرق والنقل البري» لعدم وجود دعم حكومي

■ التوجه الحكومي حيال تفعيل دور الهيئة ما زال غير واضح

اجتماع سابق للجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للفترة الممتدة من 17 فبراير 2015 حتى 31 مارس 2016 وملاحظات الأجهزة الرقابية بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن التوجه الحكومي حيال تفعيل دور الهيئة ما زال غير واضح رغم صرف الهيئة ما يقارب 415 ألف دينار وفقا للحساب الختامي، واقتراح ميزانية للهيئة للسنة المالية الجديدة.

وبين إن إفادات ممثلي الهيئة أثناء الاجتماع كانت مغايرة لإفادات بعض الجهات الحكومية التي تأخرت في نقل بعض اختصاصاتها للهيئة كما تص قانون إنشائها بذلك.

وأوضح أن بعض الاستقالات التي تمت في مجلس إدارتها أخيرا كانت لعدم وجود الدعم الحكومي لتباشر الهيئة أعمالها وأن تمثيل الجهات الحكومية المتأخرة في نقل اختصاصاتها في مجلس الإدارة يعيق المجلس عن قيامه بدوره.

وأشار إلى عدم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة رغم إرساله إلى ديوان الخدمة المدنية.

■ الهيئة بينت عدم صحة ما يثار من عدم جاهزيتها بخاصة في قطاع الطرق

■ هناك وزارات تعاونت مع الهيئة وأخرى لم تتعاون مثل «الأشغال»

■ لا نرى سبباً لعدم اعتماد الهيكل التنظيمي رغم إرساله إلى ديوان الخدمة المدنية

وأضاف أن الهيئة بينت عدم صحة ما يثار من عدم جاهزيتها بخاصة في قطاع الطرق؛ ولا يوجد لديها توجه بتعيين جهاز إداري جديد في هذا الشأن وإنما يجب تغيير تبعية هذا القطاع من وزارة الأشغال إلى الهيئة ونقل موظفيه بالكامل.

وكشف عبد الصمد عن انه رغم جاهزية الهيئة وفق إفادتها منذ فترة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء لنقل ما أوكل لها من اختصاصات في 1 إبريل 2017 إلا ان هناك جهات (وزارة الأشغال) لا تتجاوب معها وترفض الاجتماع بها.

وقال إن هناك تجاوبا نسبيا من جهات أخرى مثل وزارة الداخلية لنقل ما يتعلق بالأمور المدنية لتنظيم المرور للهيئة دون الأمور العسكرية لتبقى تحت إشرافها لحساسيتها. وأوضح انه سبق أن شكلت لجنة وزارية لجميع الأطراف الحكومية ذات الصلة بنقل اختصاصاتها للهيئة وكانت موافقة على عملية النقل مع تحفظ وزارة الداخلية على بعض الأمور.

وأضاف عبد الصمد انه سبق أن اتفقت اللجنة والحكومة بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء على إدراج المبالغ المخصصة في الجهات الحكومية التي لم تنقل اختصاصاتها للهيئة في ميزانيات هذه الجهات للسنة المالية الجديدة.

وأنه تم الاتفاق على ألا تصرف هذه الاعتمادات المالية إلا بمعرفة الهيئة إلى حين حسم التوجه الحكومي بخصوصها.

تباين نيابي حول أهمية وجودها داخل قاعة عبد الله السالم

# نواب: النية لتشكيل الكتل موجودة والخوف من شبح الحل أو الإبطال

■ الهاشم: كل نائب لديه مسار وفكر معين يريد تحقيقه والعمل البرلماني الحالي أشبه بـ «كل يغني على ليلاه»

تباين نيابي حول «الكتل البرلمانية»

تعد التجربة البرلمانية الكويتية مختلفة إلى حد ما عن الأنظمة البرلمانية الأخرى لا سيما في ظل عدم وجود أحزاب ما دفع بعض النواب في مجالس سابقة إلى تشكيل كتل برلمانية داخل المجلس تعمل بالحد الأدنى من العمل الجماعي.

وتباينت آراء بعض النواب حول العمل البرلماني وأيهما أفضل العمل البرلماني منفردا أو بشكل جماعي وما إذا كان هناك داع لوجود كتل برلمانية في مجلس الأمة في الوقت الحالي أو مستقبلا.

واعتبر نواب في تصريحاتهم أن العمل البرلماني الحالي لا يحقق الطموح مؤكدين ضرورة وجود الكتل البرلمانية.

وأشاروا إلى أن النية موجودة لتشكيل الكتل ولكن الخوف من شبح الحل أو الإبطال هو ما يؤجل طرح تلك الفكرة.

ورأى نواب آخرون أن الكتل غير مفيدة لمجتمعنا وأن ضررها أكثر من منفعتها فهي في نظرهم وسائل ضغط لتحقيق أجندات خاصة بالكتلة بعيدة عن المصلحة العامة.

في هذا السياق اعتبرت النائب صفاء الهاشم أن كل نائب لديه مسار وفكر معين يريد تحقيقه ناهيك عن نواب المعاملات والمتابيب وان العمل البرلماني الحالي أشبه بـ «كل يغني على ليلاه». وقالت الهاشم إن هناك نوابا مجدين ولديهم القدرة على قراءة الأحداث وتحليلها بشكل ممتاز ومشاركاتهم في اللجان البرلمانية فعالة وان من الأفضل لهم ان يشكلوا كتلا كي يحققوا العمل البرلماني المنشود. وأكدت الهاشم انه إذا كانت هناك قراءة مشتركة وفكر وهدف واحد وعمل متشابه في قاعة عبدالله السالم يخرج العمل البرلماني بنتيجة ويحقق المصلحة العامة. وأشارت الهاشم الى ان العمل في البرلمان الحالي لا يحقق الطموح معتبرة انه عند التصويت على أمر معين يتم التشاور فيما بين الأعضاء بأي اتجاه يصوتون.

وبينت الهاشم انه من خلال التركيبة الحالية للبرلمان وفي ظل امرأة وحيدة لن يكون هناك تشكيل كتل برلمانية في المرحلة المقبلة والمتبقية من عمر البرلمان.

بدوره قال النائب خلف دميثير إن العمل البرلماني وفق مجتمعنا يكون منفردا لأن آراء أعضاء الكتل موحدة ولن يكون هناك رأي مخالف وبالتالي لا يستطيع النائب الانفراد عن المجموعة ويلتزم برأي الكتلة بالرغم من عدم قناعته بالطرح الموجود وهذه من مساوئ تشكيل الكتل.

وأشار دميثير إلى انه في العمل البرلماني المنفرد تحتاج الى أن تشرح الفكرة التي لديك أو المشروع الذي تحمله وتقنع النواب به معتبرا ان الكتل غير مفيدة لمجتمعنا وان ضررها أكثر من منفعتها فهي وسائل ضغط لتحقيق أجندات خاصة بالكتلة بعيدة عن المصلحة العامة.

■ دميثير: الكتل غير مفيدة لمجتمعنا وهي وسائل ضغط لتحقيق أجندات خاصة بعيدة عن المصلحة العامة

من جانبه قال النائب د. عبد الكريم الكندري ان العمل البرلماني الكويتي هو عمل فردي في ظل وجود 50 نائبا لديهم 50 فكرا ورأيا لا سيما مع عدم اقرار قانون ينظم التجمعات أو الأحزاب لذلك الجميع يعمل في إطار فردي بحت.

وأضاف الكندري ان ذلك لا يمنع من تشكيل كتل برلمانية أو التنسيق حول قضايا معينة وان الطموح يكون في وجود كتلة برلمانية متوافقة او على الأقل في الحدود الدنيا يكون هناك تنسيق حول قضايا رئيسية وهذا ما هو معمول به في الكويت.

ورأى أن البرلمان الحالي يفتقد الكتلة البرلمانية الواضحة بسبب استمرار شبح الحل والإبطال الذي يخيم على الأجواء السياسية ما يؤثر على اداء الكثير من النواب لذلك تجد الجميع يسارع في طرح برنامجه الانتخابي.

واوضح ان هناك توافقا حول بعض القضايا مثل الجنسية ووثيقة الإصلاح الاقتصادي والدعوم وما يمس جيب المواطن لذلك يكون العمل في تلك القضايا بشكل جماعي أكثر.

وبين الكندري أن النية موجودة لتشكيل الكتل البرلمانية ولكن الخوف من الحل او الإبطال هو ما يطفو على السطح في الفترة الحالية.

إلى ذلك أكد النائب عبدالله فهاد أن العمل الجماعي يؤتي ثماره وتكون الرؤى فيه واضحة والأولويات محددة اما التفرد بالعمل البرلماني فهذا شيء غير مطلوب نهائيا ولا يحقق اي نتيجة او مصلحة.

وقال فهاد إن ممارستنا السياسية تشجع على العمل الفردي سواء في النظام الانتخابي او البرلماني معتبرا ان وجود هذه النزعة في قاعة عبدالله السالم لن يتحقق اي مصلحة مرجوة يتمناها ابناء الشعب الكويتي.

ودعا الى تكاتف الجهود ووضع الأعمال النيابية كافة في قالب جماعي سواء كانت كتلا معلنة او غير معلنة مؤكدا اهمية التوافق ضمن إطار جماعي تحدد فيه الأولويات والتحرك والتنسيق في مختلف القضايا.

وبين فهاد انه لن تشكل كتل برلمانية في المستقبل بل إن هناك تفاهمات بين النواب للتنسيق حول الملفات والأولويات ستحقق المرجو منها في الأسابيع المقبلة.

■ خالد الشطي: العمل البرلماني الحالي ليس بالمستوى المطلوب ومن الممكن تقويمه بإنشاء كتل برلمانية

■ الكندري: نفتقد للكتلة البرلمانية الواضحة بسبب استمرار شبح الحل والإبطال الذي يخيم على الأجواء السياسية

■ عبدالله فهاد: العمل الجماعي يؤتي ثماره وتكون الرؤى فيه واضحة والأولويات محددة

وفد الشعبة البرلمانية شارك في الاجتماعات التنسيقية للمجموعتين الخليجية والإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي

# النصف: الكويت تدعم البند الطارئ الذي تقدم به الوفد الفلسطيني بخصوص الاستيطان

وفد الكويت المشارك بالاجتماع

أكد وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية النائب راكان النصف موافقة ودعم الوفد الكويتي المشارك في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 للبند الطارئ الذي تقدم به الوفد الفلسطيني رسميا للاتحاد.

وقال النصف في تصريح صحافي عقب حضوره الاجتماعين التنسيقيين للمجموعتين الخليجية والإسلامية اللذين عقدا على هامش أعمال المؤتمر إن البند المقدم من قبل الوفد الفلسطيني يتعلق بقضية الاستيطان الاسرائيلي بخاصة ان الضفة الغربية قد تم استيطانها في الآونة الاخيرة.

واضاف النصف ان الاجتماعين شهدا الاتفاق على ترشيح رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال ممثلا للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد وترشيح عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية النائب عمر الطبطبائي لعضوية منتدى الشباب البرلمانيين مبينا انه لا يحق للاعضاء الذين تتجاوز أعمارهم 45 عاما الترشح لعضوية هذا المنتدى.

من جانبه أوضح امين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي ان البند الطارئ الفلسطيني تضمن المخالفة الصريحة للكنيست الاسرائيلي بالتشريع للاستيطان والمخالفة المباشرة لقرارات الامم المتحدة.

وأشار إلى وجود إجماع من قبل المجموعتين التنسيقيتين الإسلامية والعربية والمجموعات الأخرى التي تضم الجناحين الإفريقي والآسيوي لدعم البند الفلسطيني الطارئ والتصويت عليه في الاجتماع المقبل.

وأعرب الرويعي عن أمله في أن يتم تبني ما قدم في جنيف أكتوبر الماضي من تعديلات تتعلق باللائحة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي وعدد من الأنظمة والقواعد المتبعة.

وتطرق الرويعي إلى التعديل الذي تقدم به الوفد الفرنسي حول العضوية ومشاركة الجنس الآخر، متمنيا أن يكون ذلك تمهيدا لتعديلات أخرى تتبناها الوفود الخليجية والعربية والإسلامية وتمكنها من طرح قضايا مختلفة وملحة ذات شأن وبعد انساني.

يذكر أن أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي انطلقت امس في عاصمة جمهورية بنغلاديش الشعبية (دكا) وتستمر حتى الخامس من ابريل الجاري.

# الخضير: لا بد من إنصاف المرأة الكويتية ورفع الظلم عنها

اقترح بدل إيجار للمطلقة وفرعاً لـ«التطبيقي» في الأحمدي

شدد النائب د.حمود الخضير على ضرورة إنصاف المرأة الكويتية وتذليل الصعاب التي تواجهها في سبيل حصولها على العيش الكريم المكفول لها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور.

وأضاف في تصريح صحافي أن هناك العديد من الاقتراحات التي تم تقديمها من أجل معالجة المشاكل التي تواجه المرأة الكويتية داعيا الحكومة إلى التعامل الجاد مع قضايا المرأة وعدم التلكؤ في تطبيق القوانين كافة الصادرة عن المجلس في هذا الشأن.

وإذ نقل الخضير عن وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل حرصه على التعاون مع مجلس الأمة من أجل معالجة القضايا الإسكانية لا سيما ما يخص الكويتية، فإنه تمنى على الجهات الحكومية ترجمة تعهداتها وأقوالها إلى أفعال كي نرى ثمرة ذلك في رفع المعاناة والظلم الذي يطال المرأة.

وأوضح أنه تقدم باقتراح بأن تقوم الحكومة بصرف بدل ايجار للمطلقة التي لديها أولاد، أسوة بالمتزوجات من غير كويتي مؤكدا ما يواجه المجتمع الكويتي من تداعيات سلبية لظاهرة الطلاق والتي تعد من اهم الظواهر الاجتماعية التي تهدد كيان المجتمع وتماسكه، وعدم قدرة المطلقة أحيانا على توفير حياة كريمة ومسكن لائق لها ولأطفالها.

من جانب آخر اقترح النائب الخضير انشاء فرع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في محافظة الاحمدي أو مبارك الكبير بتخصصاتها كافة" لافتا إلى معاناة الطلاب الدارسين بالهيئة القاطنين في هاتين المحافظتين. كما اقترح فتح مدخل ومخرج مروري لمنطقة المهبولة على شارع الملك عبدالعزيز (خط القحيحيل السريع) بالإضافة الى انشاء استدارات ودوارات في المنطقة لتسهيل سير المركبات من أجل مواجهة الاكتظاظ السكاني فيها.


## جمعية العقيلة التعاونية

اللجنة التأسيسية لجمعية العقيلة التعاونية

إعلان

تعلن اللجنة التأسيسية لجمعية العقيلة التعاونية للسادة القاطنين بمنطقة العقيلة أنه بالإشارة الى القرار الوزاري ( 1 / ت ) لسنة 2017 بشأن فصل منطقة العقيلة عن جمعية القنطاس التعاونية .

وبناء على القرار الوزاري رقم ( 2/ ت ) لسنة 2017 بشأن إشهار جمعية العقيلة التعاونية

فعلى السادة الراغبين بالتسجيل للمقيمين بمنطقة العقيلة مراجعة اللجنة التأسيسية بمقرها الكائن في السوق المركزي لجمعية العقيلة التعاونية قطعة (2) مصطحبين معهم أصل البطاقة المدنية (الذكية) + صورة عنها أو وثيقة التملك الأصلية + صورة عنها وذلك لتثبيت إقامتهم بصفة دائمة في منطقة عمل جمعية العقيلة التعاونية عملا بنص المادة رقم (8) فقرة (5) من القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013م .

1 - أن يكون كويتياً .
2 - الا يكون عضواً في جمعية تعاونية أخرى تزاول نفس الغرض .
3 - أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جناية أوجنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
4 - أن يقبل كتابة نظام الجمعية .
5 - أن يكون مقيماً بصفة دائمة في منطقة عمل الجمعية متى كان ذلك ضرورياً .

وعمل بنص المادة رقم (12) فقرة (أ) من القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013م .
( يجوز الاستعاضة عنها بوثيقة التملك أو شهادة التخصيص وذلك بالنسبة للجمعية المشهرة حديثاً وتبقى وثيقة التملك أو شهادة التخصيص سارية الصلاحية لحضور الجمعية العمومية الأولى فقط ) .

وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية للجنة التأسيسية اعتباراً من يوم الاحد الموافق 2/4/2017 من الساعة (11 ) صباحاً وحتى الساعة (5) عصراً ما عدا يومي الجمعة والسبت .

والله ولي التوفيق ،،، رئيس اللجنة التأسيسية